محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية بين سبل الابتكار وسنن الانكسار

"دراسة نقدية"

إعداد

د. علي سيد إسماعيل

مدرس الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية والمصرفية

قسم الدراسات الإسلامية. كلية الآداب. جامعة المنيا

محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية

بين سبل الابتكار وسنن الانكسار "دراسة نقدية"

علي سيد إسماعيل

قسم الدراسات الإسلامية . كلية الآداب . جامعة المنيا، المنيا، مصر.

البريد الإلكتروني: alisim15@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ظاهرة محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية، وقد تم فيها عرض لمفهوم المحاكاة، وحقيقتها في المصارف الإسلامية، ونماذج من المنتجات المصرفية التقليدية، وصورها التي حاكتها البنوك الإسلامية، وآثار المحاكاة على المصرفية الإسلامية، وضرورة التخلص من تلك الظاهرة.

وتتمثل أهمية البحث ومبرراته في ضرورة الإسراع في معالجة ظاهرة المحاكاة؛ لأن التباطؤ في معالجتها يمكن أن يجر معه سلسلة أخرى متصلة من الأدوات المصرفية التي تبعد كل البعد عن واقع شريعتنا الإسلامية الغراء، الأمر الذي يتناقض مع الهدف الذي قامت البنوك الإسلامية لأجله، وهو تقديم بديل متوافق مع الشريعة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، القائم على الاستنباط، والتحليل، والمقارنة بين بعض الجزيئات، وبعضها، من خلال العودة إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة التي تعرضت لموضوع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أولى خطوات علاج الخلل الواقع في المصرفية الإسلامية الآن هو الاعتراف بأن هناك الكثير من الخلل الواقع في الأداء،

وفي الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي، وفي فهم المقاصد والغايات

وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة النقص الكبير في المنتجات والأدوات المصرفية المعاصرة، والعمل على إبداع مجالات تمويل إنتاجي ضخمة، تُسهم في تنمية المجتمعات تنمية حقيقية فاعلة، فضلا عن ضرورة التحرر من دائرة الانغماس في صيغ التمويل التي تحاكي منتجات المصارف التقليدية، القائمة على توليد الديون، والانطلاق نحو تطبيق صيغ التمويل المعتمدة على المشاركات.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية – المحاكاة – البنوك التقليدية – الابتكار.

Simulating Islamic banks for their traditional counterparts Between ways of innovation and methods of refraction"Critical study"

Ali Syed Ismail

Department of Islamic Studies - Faculty of Arts - Minia University, EL Minia, Egypt.

Email: alisim15@yahoo.com

Abstract :

This study aims to discuss the phenomenon of Islamic banks simulating their traditional counterparts, and in it we present the concept of simulation, its reality in Islamic banks, models of traditional banking products, pictures that were simulated by Islamic banks, the effects of simulation on Islamic banking, and the need to get rid of that phenomenon.

The importance and rationale for research is that it is necessary to expedite the treatment of simulation. Because the slowdown in its treatment could bring with it another series of banking tools that are far from the reality of our Islamic Sharia, which contradicts the goal that Islamic banks have set for, which is to provide an alternative compatible with the Sharia.

The researcher relied on the descriptive approach, which is based on deduction, analysis, and comparison between some molecules, some of them, by returning to the modern economic literature that was subject to the study topic.

The study concluded that the first steps to remedy the imbalance in Islamic banking now is to recognize that there are a lot of imbalances in performance, in adherence

to the fundamentals of the Islamic economic model, and in understanding the purposes and goals

The study recommended the necessity to address the great shortage in contemporary banking products and tools, and work to create huge productive financing fields that contribute to the development of real effective societies, as well as the need to be free from indulging in the financing formulas that mimic traditional bank products based on debt generation, Going towards applying participatory financing formulas.

Key words: Islamic banks - simulation - conventional banks - innovation.

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل السعي إلى الكمال الإنساني طبيعة بشريّة، والرقي بالأوضاع . إلى الأحسن . غاية دينية، وأشهد أن مُحمدًا عبد الله ورسوله، علّم أمته معاني الهمّة والعزيمة، ونفرهم من صور الاستكانة والهزيمة، صلى الله عليه وسلم تسليمًا كثيرا.

أما بعد، فإن الذين يدافعون عن المصرفية الإسلامية بغير علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، لا يقلون خطرًا . من وجهة نظري . عن هؤلاء الذين يدّعون . كذبًا . بأنه ليس هناك اقتصاد إسلامي، ولا بنوك إسلامية، ويجاهرون أمام الشاشات وخلفها بأنها كلها أنظمة ربوية قائمة، لا فرق بينها إلا في المسميات والمصطلحات.

والحقيقة فإن الفريقين على خطأ مبين، وتوهم واضح!!

فلا نحن مع هؤلاء الذين لا يودون الاعتراف بأن المصرفية الإسلامية في حاجة إلى التطوير، ومراعاة حاجات العصر، والابتعاد عن تقليد منتجات المصرفية التقليدية، ومحاكاتها في كل شيء . وهو العنصر الأخطر من وجهة نظري . ولا نحن مع هؤلاء الذين يرمون ديننا بالباطل، ولا يفرقون بين تعاليم الإسلام، وممارسات أتباعه، ويجتهدون في رفع أصواتهم بأنه ليس هناك اقتصاد إسلامي، ولا بنوك إسلامية، وأن الإسلام ليس له علاقة بالاقتصاد، ولا بالسياسة، ولا بالاجتماع[1].

(١) المتتبع لمسيرة المصارف الإسلامية؛ يلحظ تبايناً واضحاً بين الباحثين عند تقييمهم لهذه التجربة، وهم فئات ثلاث:

==

"فمن أكثر ما يدعو إلى العجب والسخرية بل إلى الأسى والأسف أن أناسا من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، وينتسبون إلى الإسلام، يدّعون أن الإسلام ليس إلا مجرد دعوة دينية، ولا صلة له بشئون المال والاقتصاد، وراحوا يلهثون وراء الأنظمة الاقتصادية الوضعية، يطلبون فيها الخلاص من مشاكل الفقر والجوع والمرض والتخلف، ويقيمون بها جنة الله على الأرض، فما رجعوا إلا برصيد هائل من الأسى والشقاء والحرمان، وما جاءوا إلا بَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا، وما عادوا . في النهاية . إلا بخفي حنين"(١).

==

- **فئة تمدح التجربة وتباركها**؛ وترى فيها أملاً وسلامةً من آفة الربا؛ وفي الوقت نفسه ترى أنها لم تسلم من العيوب، ولم تتبرأ من النقص، وفيها من الأخطاء والممارسات ما الله به عليم، لكنه يمكن تصويب تلك الأخطاء واستدراكها.
- **فئة تبدو أكثر انتقاداً للتجربة**، إذ ترى استحالة قيام بنك لا يتعامل بالربا، حيث إن فكرة البنك في الأساس فكرة غربية تقوم على الفائدة، علاوة على ذلك فقد أصبح الفقه المالي تابعاً للمال بدلاً من تبعية المال له.
- **فئة اتخذت منهجاً وسطاً**، إذ ترى أن التجربة مثالية وفقاً للنموذج النظري للمصرف الإسلامي الذي خطه المنظرون الأوائل، وأن التطبيق أفرز نموذجاً مغايراً عنه، فظهرت المفارقة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ووصفت التجربة بأنها نسخة مطورة من المصارف التقليدية بعباءة إسلامية. **راجع:** فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج٦، ع٦٤، ٢٠١٧م، ص٥٠٢.

(١) سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٩٨٨م، ص٩.

لكن ما أقصده أنا هنا . بصفتي واحدًا من المشجعين العقلانيين للمصرفية الإسلامية بحكم الدراسة والتخصص . هو معرفة عيوب المصرفية الإسلامية، والعمل على حلها، وحصر التحديات التي تواجهها.

ذلك لأن الانتقادات لا يمكن تجاهلها، ولا يسعنا إلا الوقوف عندها، وتحليلها، وعرضها بشكل علمي؛ بغية الإصلاح، ومعالجة الخلل، لا سيما أنها قد صدرت من منظّرين للتجربة . منذ أن كانت فكرة . وعلماء أجلاء، ساهموا بفكرهم في إثرائها تنظيراً وتطبيقاً، وخبراء مرموقين، قدموا عصارة تجاربهم، وأفنوا زهرة شبابهم لرعاية هذا الوليد(١).

والمسارعة إلى نقد التجربة من وجهة نظر إسلامية تنطوي على خير حقيقي للإسلام والمسلمين، وتسدّ الطريق الذي ينفذ منه الخصوم إلى التشنيع على الإسلام ذاته، ذلك لأنهم يربطون . بخبث . بين فشل التجربة وبين مبادئ الإسلام نفسها. يقول الدكتور رفيق المصري: "بادرنا إلى نقد التجربة لكي نثبت ابتداءً أن الإسلام لا يؤاخذ بأخطاء المنتسبين إليه، ومن الخير أن يعلم الناس جميعًا أنه لا قداسة لتجربة بشرية، لأن الناس خطاؤون"(٢).

ويقول الدكتور أحمد النجار . وهو من المؤسسين الأوائل للمصارف الإسلامية .: "إن هناك خللاً قد وقع، خللاً في الالتزام بأساسيات النموذج

---

(١) فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص٥٠٣.

(٢) رفيق المصري، مقال مبكّر عن المصارف الإسلامية، نقلاً عن: فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص٥٢٧.

الاقتصادي الإسلامي، وخللاً في فهم المقاصد والغايات، وخللاً بالتبعية في ميكانزيم وإجراءات التطبيق"[١].

والتساؤل الذي يطرحه المنصفون هنا هو: هل نترك الفرصة للتجربة أن تمضي في طريقها، ونُزيح عنها الغبار، ونُصحح أخطاءها، ونتقبل اجتهادات علمائها، أو نقف في وجهها، ونعتبرها مسخاً مشوهاً، وتطبيقاً خاطئاً لبعض جوانب الاقتصاد الإسلامي، ونعيد صياغة الفكرة من جديد، أو نعيد المنطلقات التي خطّها روادها، ثم نقترح آليات جديدة[٢].

ومن أهم الانتقادات التي تواجه المصرفية الإسلامية ما يُمكن أن يُسمَّى (سرطان المحاكاة)، وفي هذه الدراسة سنتعرف على ماهية المحاكاة في المصارف الإسلامية، وصورها، وآثارها، وضرورة التجديد والابتكار في المصارف الإسلامية.

من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتناقش ظاهرة **محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية**، وفيها سنتعرض لمفهوم المحاكاة، وحقيقتها في المصارف الإسلامية، ونماذج من المنتجات المصرفية التقليدية، وصورها التي حاكتها البنوك الإسلامية، وآثار المحاكاة على المصرفية الإسلامية، وضرورة التخلص من تلك الظاهرة، والتوجه نحو الابتكار للمنتجات في المصارف الإسلامية في العصر الحاضر.

---

(١) أحمد عبد العزيز النجار، حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص٥٩٥.

(٢) فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص٥٣٨.

أهمية البحث ومبرراته والباعث على تناوله:

- الحاجة الماسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة المحاكاة في البنوك الإسلامية(سرطان العمل المصرفي الإسلامي)، لا سيما أن الناظر إلى تلك المؤسسات في الوقت الحالي لا يلحظ فرقا كبيرا بين الشكل النهائي للهيكل والأدوات في البنوك الإسلامية والتقليدية.
- ضرورة الإسراع في معالجة ظاهرة المحاكاة؛ لأن التباطؤ في معالجتها يمكن أن يجر معه سلسلة أخرى متصلة من الأدوات المصرفية التي تبعد كل البعد عن واقع شريعتنا الإسلامية الغراء، مما يؤدي . في النهاية . إلى تفشي الربا في المعاملات المالية بين الناس، والاضطرار إلى الاعتراف بكل ذلك بطُرق مستترة، الأمر الذي يتناقض مع الهدف الذي قامت البنوك الإسلامية لأجله، وهو تقديم بديل متوافق مع الشريعة[1].
- إظهار مجموعة من الممارسات العملية التي انحرفت بالمصرفية الإسلامية عن الأنموذج النظري الذي رسمه الرعيل الأول، والتحذير من محاكاة الصيرفة التقليدية، تلك المحاكاة التي أفقدتها أي تميز واستقلالية في أدواتها، وممارساتها في الوقت الحالي.
- أن المسارعة إلى نقد التجربة من وجهة نظر إسلامية تنطوي على خير حقيقي للإسلام والمسلمين، وتسدّ الطريق الذي ينفذ منه الخصوم إلى التشنيع على الإسلام ذاته، ذلك لأنهم يربطون . بخبث . بين فشل التجربة، وبين مبادئ الإسلام نفسها.

---

(١) حسين كامل فهمي، حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي في الإسلام، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية، وأقسامها.
- رصد صور الانحرافات العملية المترتبة على المحاكاة، والأخذ بالنموذج المصرفي التقليدي.
- حصر الآثار السلبية لمحاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية.
- يعدد البحث الممارسات التي ابتعدت بالمصرفية الإسلامية عن الأنموذج النظري الذي رسمه الرعيل الأول، وتحذر . جملة وتفصيلا . من محاكاة الصيرفة التقليدية، تلك المحاكاة التي أفقدتها أي تميز واستقلالية في أدواتها وممارساتها.
- مناقشة كيفية الاستقلالية بالمنتجات المالية الإسلامية، وحاجة البنوك الإسلامية للابتكار.
- اقتراح سُبل تصحيح مسيرة البنوك الإسلامية، وخطوات استقلاليتها.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن التجارب المصرفية الإسلامية منذ أن بدأت عملها، والخلل واقع في الأداء، خلل في الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي، وخلل في فهم المقاصد والغايات، وخلل . بالتبعية . في آلية التطبيق وإجراءاته، من خلال سرطان المحاكاة.

الإضافات العلمية للبحث وموقعه من الدراسات السابقة:

في أثناء تجميع المادة العلمية، وتحضيرها، وقعت عين الباحث على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعات قريبة الشبه من فكرة بحثه، ومن هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، للدكتور: سامي بن إبراهيم السويلم، وهي مقالة في ست صفحات نشرت ضمن كتاب: مقالات في التمويل الإسلامي، ٢٠٠٦م. وقد تناولت . على عجل . مفهوم المحاكاة، ومناهج تطوير المنتجات، إما عن طريق محاكاة المنتجات التقليدية (غير الإسلامية)، أو عن طريق البحث عن احتياجات العملاء، ومن ثم الابتكار والتجديد.

الدراسة الثانية: المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، للدكتور: يونس صوالحي، وهي (ملف PowerPoint) في أربع وعشرين صفحة، قُدم إلى المؤتمر الدولي(منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية)، والذي عقد في جامعة فرحات عباس . سطيف، الجزائر، مايو، ٢٠١٤م. وقد أكد أن واقع تطوير المنتجات المالية الإسلامية إما أن يكون عن طريق المحاكاة (استنساخ المنتج التقليدي وفق الأسس الشرعية)، أو عن طريق الابتكار (تصميم منتج مالي جديد وفق الأسس الشرعية)، كما أكد الحاجة إلى الابتكار في الصناعة المصرفية الإسلامية.

أما بالنسبة للإضافات العلمية للبحث وموقعه من الدراسات السابقة فإننا نستطيع القول: إن هذا البحث قد انفرد عن الدراسات التي سبقته في أنه أصَّل لمفهوم محاكاة البنوك الإسلامية لمثيلتها التقليدية، كما عرض بالتفصيل صور الانحرافات العملية المترتبة على المحاكاة، والأخذ بالنموذج

المصرفي التقليدي، كما رصد الآثار السلبية لمحاكاة المنتجات التقليدية من قِبل البنوك الإسلامية، ورسم أُطر هيكلة البنوك الإسلامية، وضرورة الإبداع، والابتكار.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، القائم على الاستنباط، والتحليل، والمقارنة بين بعض الجزيئات، وبعضها، من خلال العودة إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة التي تعرضت لموضوع الدراسة.

خُطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وقد عرضت في المقدمة أهَمية البحث، ومبرراته، والباعث على تناوله، وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجيته، والإضافات العلمية للبحث وموقعه من الدراسات السابقة، وخُطته. وأما **التمهيد** فقد تناولت فيه ماهية المحاكاة، وأقسامها.

وأما **المبحث الأَوَّل** فقد استعرض صور الانحرافات العملية المترتبة على المحاكاة، والأخذ بالنموذج المصرفي التقليدي. وأما **المبحث الثاني** فقد رصد الآثار السلبية لمحاكاة المنتجات التقليدية من قِبل البنوك الإسلامية. وأما **المبحث الثَّالث** فقد تناول هيكلة البنوك الإسلامية، وضرورة الابتكار، والبعد عن التقليد والمحاكاة للبنوك التقليدية. ثم جاءت **خاتمة البحث**، واستخلصت فيها أهم النتائج التي توصل إليها، والتوصيات التي أَوصى بها.

تمهيد

حول ماهية محاكاة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية

أولا: ماهية المحاكاة:

الْمُحَاكاة تعني الْمُماثلة، والمشابهة، والتَّقليد في القول، أو في الفِعل، أو في غيرهما، يقال: حكيت فلانا، وحاكيته من المُحاكاة؛ أي المشابهة(١)، وحاكى الغربَ: أي قلَّدهم في أفعالهم(٢).

فهي إذن تقليد فرد أو جماعة لأخرى في فعلها، أو في تفكيرها، أو في سلوكها عن قصد، أو عن غير قصد.

ويرتبط مفهوم المحاكاة بمفهوم التقليد، والتقليد: هو الاتباع، والمحاكاة(٣).

---

(١) محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت)، ٤٥٨/٣٧.

(٢) أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ، ٥٤١/١.

(٣) رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت١٣٠٠هـ) تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه:، محمَّد سَليم النعَيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩م، ٣٥٩/٨.

وعند الفقهاء والأصوليين يعرف التقليد على أنه "قبُول قَول الْغَيْر بِلَا حجَّة"[١]، ولا دليل[٢]، ويشمل التقليد الاتباع في القول، والفعل، والاعتقاد[٣].

فالتقليد . إذن . عبارة عن اتباع الإنسان غيره فيما يقول، أو يفعل[٤]،

(١) عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)، الاجتهاد: من كتاب التلخيص لإمام الحرمين، تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، دار القلم ، ودارة العلوم الثقافية، دمشق ، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٩٦.

(٢) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م، ١٥/٢٠، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص٦٤، سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٠٨.

(٣) الحاج علي عرباوي، أحكام التقليد بين ابن عبد البر المالكي وابن حزم الظاهري وأثرها الفقهي، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر . باتنة، الجزائر، ١٤٣١هـ، ص٤١.

(٤) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٦٤. وانظر: وصي الله بن محمد عباس، التقليد وحكمه في ضوء الكتاب والسنة والآثار السلفية، دار الاستقامة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص١٣.

أو هو قبول رأي الغير، من غير معرفة دليله التفصيلي، والعمل به[١]، وقد يباح التقليد للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، فلا يجاوز بها محلها[٢].

ثانيًا: ماهية محاكاة البنوك الإسلامية لمنتجات البنوك التقليدية:

ذكرنا أن المحاكاة Simulation هي عملية تقليد لظاهرة حقيقية، والسير على منوالها؛ لتحقيق عملية النهوض والازدهار، ولتكرار نتيجة ما[٣]. والمحاكاة أو التقليد تعتمد على متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها[٤].

ومحاكاة البنوك الإسلامية للمنتجات التقليدية يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من المنتج الإسلامي، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسيط سلع غير مقصودة لا للمصرف ولا للعميل، لمجرد الحصول . في النهاية . على النتيجة المطلوبة[٥].

---

(١) علي بن أبي بكر بن الجمال الخزرجي الأنصاري الشافعي المكي(ت١٠٧٢هـ)، فتح المجيد في أحكام التقليد، تحقيق ودراسة: عبد العزيز محمد إبراهيم العويد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣٤هـ، ص٥٩.

(٢) سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، التقليد وأحكامه، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ص٢٠١.

(٣) فيصل هاشم شمس الدين، تقنية المعلومات: المصطلحات . وسائل الاتصال . التوظيف . الثقافة، دار شمس، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ص٢٣.

(٤) حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، (د.ت)، ص١٣٠.

(٥) سامي بن إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ضمن كتاب: مقالات في التمويل الإسلامي، ٢٠٠٦م، ص٢٢.

إذن فمحاكاة البنوك الإسلامية للمنتجات التقليدية هي إعادة هيكلة المنتج التقليدي، على أسس شرعية، أو أنها استنساخ المنتج التقليدي، من حيث الهدف، والآليات الفنية، وفق الأسس الشرعية[١].

وفكرة المحاكاة تتلخص في أنه إذا كان البنك التقليدي يقدم القرض بفائدة، فالمصرف الإسلامي يجب أن يبحث عن بديل للقرض بفائدة، من خلال الصيغ التي تنتهي إلى نقد حاضر بيد العميل، مقابل أكثر منه في ذمته للمصرف، وإذا كان المصرف التقليدي يقدم الوديعة لأجل، فالمصرف الإسلامي يجب أن يجد صيغة تحقق النتيجة نفسها، بحيث يسلم العميل نقداً للمصرف، ويضمن المصرف للعميل أكثر منه بعد مدة محددة، وهكذا...[٢].

ومن مجموع ما سبق يتبين أن المحاكاة هي عملية تقليد لبعض المنتجات البنكية في الاستثمار أو التمويل، حتى تساير الاحتياجات والمتطلبات العصرية، دون السبق بابتكار أساليب مالية ومصرفية خاصة بها.

---

(١) يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس . سطيف، الجزائر، ٥-٦ مايو، ٢٠١٤م، ص٥.

(٢) سامي بن إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ص٢٢.

ثالثًا: أقسام المحاكاة:

أ ـ المحاكاة المقبولة في بدايات نشأة العمل المصرفي الإسلامي:

سلكت المصارف الإسلامية ـ في مراحل تكوينها الأولى ـ منهج محاكاة بعض المنتجات المصرفية التقليدية؛ وذلك بالسعي إلى إيجاد بدائل لجميع المنتجات التقليدية، تقدم الخدمة نفسها، وتسد الحاجة نفسها، ولكن بصيغ عقود جائزة، كالبيع، والإجارة، والشراكة، والمضاربة، وليس القرض بزيادة(١).

وقد كان هذا المنهج مقبولاً في أثناء فترة التأسيس؛ نظرًا لسهولته، وسرعته في إيجاد بدائل للخدمات المصرفية التقليدية، ولتثبيت أقدام المصارف الإسلامية الوليدة(٢).

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات التي أثارت الكثير من الجدل، وصدرت بحقها قرارات مجمعية، فإن المنهجية التي تتبعها قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات الربوية، وهذه المنهجية لها مزايا وسلبيات، فأبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، فلا يتطلب الأمر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل يتطلب فقط متابعة المنتجات الرائجة في السوق، وتقليدها(٣).

---

(١) مجلة الرياض، توسع في نشاط بطاقات الائتمان الإسلامية يجتذب عملاء البنوك التقليدية، الأحد،٣ أغسطس، ٢٠٠٨م، العدد ١٤٦٥٠.

(٢) مقبل صالح أحمد الذكير، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E

(٣) سامي بن إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ص٢٣.

غير أن هذا الأداء لم يكن على المستوى المأمول من إنشاء هذه البنوك، وهذا راجع . في الدرجة الأولى . إلى أخذها بالنموذج المصرفي التقليدي الذى لا يتوافق مع طبيعة المصرفية الإسلامية وخصائصها، والأسس التي تقوم عليها، بالإضافة إلى عدم توافقه مع النمط المصرفي، الذى أعلن عن قيامها على أساسه، مما أدى إلى العديد من المشكلات الشرعية والمالية التي واجهتها، وهى تحاول الجمع بين النموذج المصرفي التقليدي وبين الالتزام الشرعي في أعمالها(١).

ب . المحاكاة المذمومة بعد أن استوت المصرفية الإسلامية على سوقها:

أما الآن فقد أصبحت المحاكاة لأغراض وأسباب شتى لعل أهمها: زيادة منتجات المصرفية الإسلامية، والرغبة في جذب مزيد من العملاء، ومسايرة العولمة المالية والمصرفية، والرغبة في زيادة مجالات جذب الأموال وتنوعها.

وتعد المحاكاة تحديًا عظيمًا، على البنوك الإسلامية إيجاد حل سريع وفعال له، فقد جاء في التقرير الذي أصدره مجلس الغرف السعودية: إن تجربة المصارف الإسلامية حول العالم، تواجه أحد عشر تحدياً، من أهمها: أنه رغم قدرة البنوك الإسلامية على تنويع منتجاتها وخدماتها في إطار

(١) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر تصحيح مسيرة البنوك الإسلامية، المنعقد بإمارة دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة، شعبان ١٤٢٦هـ/ سبتمبر، ٢٠٠٥م، ص١.

الشريعة الإسلامية، فإنها حتى الآن لا تعطي أهمية كبيرة لبحوث تطوير هذه المنتجات، وقد تعتمد في بعض الأحيان على محاكاة البنوك التقليدية[١].

ومن ثم فمن أبرز التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية محاكاة المنتج التقليدي، والتي هي جزء من سيطرة العقلية الرأسمالية الربوية[٢]على المصارف الإسلامية.

فالكثير من العقليات القائمة على أمر المصرفية الإسلامية لم تعد تملك الأساس النظري الذي قامت عليه، وهو المشاركة في المخاطر، الذي . وإن بقي يدرس نظريا . فإنه غير موجود في الواقع العملي؛ حيث تحولت الصيرفة الإسلامية إلى المداينات، فجُل معاملاتها اليوم قائمة على التورق والمرابحات، إلا أن الصيرفة الإسلامية يبدو أنها لن ولم تكتفِ من محاكاتها للصيرفة التقليدية في أدواتها إلا بعد أن تدمر ذاتها[٣]، فهي هي تزيد من منتجات تقليدية تقوم بتطبيقها كل يوم، ثم تبحث لها عن مخرج شرعي مناسب.

---

(١) أحمد محمد السعد، وحمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية: مشكلة السيولة أنموذجًا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، ٧.٦/٨/٢٠١٤م.

(٢) مجلة الاقتصادية، سيطرة العقل الرأسمالي الربوي في المؤسسات الإسلامية وراء محاكاة المنتج التقليدي، الأحد، ٢٨ فبراير، ٢٠١٠م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/pOU2P

(٣) لاحم الناصر، محاكاة الصيرفة التقليدية ستدمر الصيرفة الإسلامية، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٩م، العدد ١١٣١٩.

فعلى المؤسسات المالية الإسلامية أن تتوخي الحذر، وتأخذ العبرة والدروس من الأزمة العالمية، وعليها أن تفهم أسبابها، وآثارها، ونتائجها، من أجل التحوط والاحتراز، والابتعاد عن كل ابتكارات جديدة، تتنافى مع مقاصد الشريعة، بل عليها أن تعيد النظر في المنتجات التي ظهر فيها ضعف، وكانت محل خلاف بين علماء الشريعة، وأن تبادر بتطوير الحلول التي تبعد كل البعد . عن الممارسات غير الأخلاقية[1].

(١) جريدة الشاهد، اتهامات للمصارف الإسلامية بمحاكاة المنتجات التقليدية وطرح بدائل مشابهة لها، الكويت، الأحد، ٢١ نوفمبر ٢٠١٠م.

المبحث الأول

صور الانحرافات العملية المترتبة على المحاكاة والأخذ بالنموذج المصرفي التقليدي

لا ريب أن الصيغ المفضلة لدى البنوك الإسلامية أصبحت هجيناً بين القرض والاستثمار، وهو هجين يحمل معظم سمات القرض الربوي، وعيوب النظام الرأسمالي الغربي، ويعجز عن إبراز معالم الاستثمار الإسلامي، المبني على المخاطرة وعلى الاستثمار الحقيقي، ولا يعترف بضمان رأس المال، أو عائده، ولو سرنا في هذا الاتجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها(١).

يقول الدكتور حسين كامل فهمي: "لا يوجد فارق كبير بين الشكل النهائي للهيكل والأدوات في البنوك الإسلامية والتقليدية، فالأدوات الحالية للبنوك الإسلامية تعد نواة لخلق سوق آجلة، يتلاقى فيها العرض والطلب على الائتمان، من خلال (توسيط وهمي) للسلع، مما يؤدي . في النهاية . إلى تفشي الربا في المعاملات المالية، والاضطرار إلى الاعتراف به بطرق مستترة، مما يتناقض مع الهدف الذي قامت البنوك الإسلامية لأجله، وهو تقديم بديل متوافق مع الشريعة(٢).

---

(١) صالح عبد الله كامل، تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق، المحاضرة التي ألقاها في حفل تكريمه بمناسبة منحه جائزة البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٧م، ص١١.

(٢) حسين كامل فهمي، حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، ص(١١-١٢).

ومن المعروف أن النموذج المصرفي التقليدي يقوم على الوساطة المالية بين فئات الفائض وفئات العجز، المبنية على القاعدة الإقراضية ذات الفوائد الربوية، وهى بذلك تعمل في مجال الاقتصاد النقدي، دون اهتمام أساسي بتوجيه النقود للاقتصاد الحقيقي، حيث إن ما يهم البنك هو استرداد القروض وفوائدها، وهذا النموذج لا يتناسب مع المصرفية الإسلامية، التي قامت على أساس عقد المضاربة في علاقتها بأصحاب الأموال (فئات الفائض)، وعلى أساس عقود التمويل السلعي، والاستثمار المباشر، المتصلين عضويا بالاقتصاد الحقيقي، عند تشغيل الأموال مع جهات العجز[١].

ولكن يلاحظ أن البنوك الإسلامية في الممارسة العملية حاولت الجمع بين النموذج المصرفي التقليدي، وبين ما تقتضيه الأسس التي قامت عليها، وهو غير ممكن، مما نتج عنه مشكلات عديدة، ومن أهم صور هذه المشكلات[٢]:

١. كان الدافع الأساسي لإنشاء البنوك الإسلامية تخليص المسلمين من الربا الذى تقوم على أساسه البنوك التقليدية، وبالتالي أخذت نموذج هذه البنوك، وصارت تمارس الأعمال المصرفية التقليدية نفسها، مع محاولة تنقيتها من الربا، وترتب على ذلك أن أصبحت البنوك الإسلامية متغيرا تابعا للبنوك التقليدية، بمعنى محاكاتها في جميع أنشطتها، وما يستجد

(١) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، ص٣.

(٢) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، ص(٣-٧).

منها، ثم يأتي البحث عن مخرج لتكييف هذه الأنشطة شرعا، دون السبق بابتكار أساليب مالية ومصرفية خاصة بها.

٢. قامت البنوك الإسلامية على أساس أنها بنوك استثمار وأعمال، تمارس الاستثمار المباشر بطرح مشروعات استثمارية جديدة، وتوجيه الأموال المتجمعة لديها؛ لإنشاء هذه المشروعات، ومساندتها في فترة التشغيل الأولى، ثم تصفية استثماراتها فيها، والانتقال لمشروعات أخرى وهكذا... ولكنها في الممارسة العملية سارت على نموذج المصرفية التقليدية الشائع، الذى يقوم على الوساطة المالية بين أصحاب الفائض (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، كما أظهرت الممارسة العملية أن البنوك الإسلامية اكتفت بدور الوسيط المالي الذى يهمه فقط ضمان استرداد المال والعائد المحدد، بصرف النظر عن مدى استخدام هذا المال في النشاط الاستثماري من عدمه، وبالتالي يخلع عنها صفتها الأساسية كبنوك استثمار وأعمال.

٣. قامت البنوك الإسلامية في علاقتها بأصحاب الأموال (المودعين) على أساس عقد المضاربة الشرعية التي يمثل المودعون فيها أرباب المال، والبنك هو المضارب بالتعبير الفقهي، ومن ثم فإن الأصل أن يعمل المضارب في المال، ويستثمره بنفسه، ومسالة جواز أن يسلم المضارب مال المضاربة للغير ليعمل فيه مشاركة أو مضاربة مسألة استثنائية، ومختلف في جوازها فقها، من حيث مدى استحقاق الربح للمضارب الأول أو المضارب الثاني، ولقد أظهرت الممارسة العملية أن البنوك الإسلامية تأخذ دور المضارب يضارب أو يشارك، بمعنى أنها لا تمارس الاستثمار بنفسها، بل تكتفى بدور الممول فقط، وحتى في العمليات التي تباشرها

بنفسها مثل: المرابحة، والتي يجب أن يكون لها دور في تقديم خدمة خبرة الشراء، وتحمل المخاطر بين فترة شرائها السلعة، وبيعها مرابحة إلى جانب التمويل، فإن الممارسة العملية أظهرت أنها اكتفت بدور الممول فقط حيث يتقدم العميل لها بطلب الشراء، ويحدد هو السعر والمورد، وتعطيه المبلغ للشراء بنفسه، وتحمله كل المخاطر، وربما لا توجد سلعة من الأصل، وبالتالي فرغت المرابحة من مضمونها الشرعي، وصارت تمويلا يقدمه البنك ويتقاضاه بعد ذلك بزيادة.

٤. نظرا لأن البنوك الإسلامية اعتمدت على نموذج المصرفية التقليدية واقتفت أثرها، فإنها اعتمدت في تسعير خدماتها ومنتجاتها على سعر الفائدة التي تتعامل به البنوك التقليدية، بما يحمله من مضمون ربوي، فمن المعروف أنه عند التعامل في الاقتصاد الحقيقي . الذى موضوعه السلع والخدمات . يتم التسعير وفقا لأسعار هذه السلع والخدمات، والتي تختلف حسب سوق كل سلعة أو خدمة، بينما التعامل في الاقتصاد النقدي أو المالي يتمثل في أن سعر الفائدة هو المؤشر الذى يؤخذ به، ومع أن طبيعة المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية من مشاركات، ومضاربات، ومرابحات، وسلم، واستصناع، وإجارة، تضعها في إطار الاقتصاد الحقيقي، فإن ممارسة البنوك الإسلامية لها جنحت بها إلى جانب الاقتصاد النقدي.

٥. تم تكييف العلاقة بين البنك الإسلامي والمدخرين على أنها مضاربة، وبالتالي توزع الأرباح المحققة بتخصيص حصة للبنك بصفته مضاربا، مقابل جهده في إدارة المال، وحصة لأرباب الأموال (المدخرين) مقابل أموالهم، ونظرا لاتباع النموذج المصرفي التقليدي من حيث قبول البنك

الأموال من العديد من العملاء، والسماح بالسحب، والإضافة لها باستمرار، وغير ذلك من العوامل المؤثرة على كيفية تحديد نصيب كل عميل من الربح، وفي هذا السياق لا يمكن الذهاب إلى أن هذا التحديد يتم بطريقة عادلة تامة، مما يتطلب البحث عن نموذج مصرفي مناسب يمكِن من تحديد الأرباح وتوزيعها بطريقة سليمة.

٦. نظرا لأن الفارق الرئيس بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية هو الالتزام الشرعي، لذلك تطلب الأمر وجود هيئات شرعية في البنوك الإسلامية لمساعدة الإدارة في ضمان هذا الالتزام الشرعي، والتحقق منه عن طريق الرقابة الشرعية، ولأن البنوك الإسلامية أخذت بنموذج المصرفية التقليدية، ومن أجل إضفاء الشرعية على أعمالها التي تتم وفق هذا النموذج، فإن المساعدة الفقهية لها تحولت من (الاجتهاد الفقهي) إلى ما يمكن أن نطلق عليه (الإجهاد الفقهي)، والذى يقوم على التبرير الشرعي . بكل السبل . للممارسات المصرفية التقليدية[١].

ومن مجموع صور الانحرافات العملية المترتبة على المحاكاة، والأخذ بالنموذج المصرفي التقليدي، وُجهت عدة انتقادات لمنتجات المصارف الإسلامية، ومنها ما يأتي[٢]:

- ابتعدت المنتجات المالية عن تحقيق مقاصد الشريعة؛ مما أفقدها مصداقيتها.

(١) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، ص٧.

(٢) فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص(٥٢٠ .٥٢١).

- العمليات التي يقوم بها المصرف الإسلامي تشابه كثيراً العمليات التي يقوم بها التجار.
- المنتجات المالية الإسلامية أعلى سعراً من المنتجات التقليدية.
- عقد الإجارة المنتهية بالتمليك لا يختلف في شكله أو في جوهره عن عقد البيع أو الشراء التأجيري الذي تمارسه الشركات في العالم الرأسمالي.
- نظام المرابحة أكثر كلفة من نظام الفائدة؛ في حين أن عائد المرابحة يقل عن عائد الفائدة أو على الأقل لا يزيد عنه.
- طبيعة الأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية قصيرة المدى؛ كبيع وشراء العملات والمعادن، وتمويل التصدير والاستيراد، بدلاً من التركيز على المشاريع الإنتاجية طويلة المدى.
- عدم مقدرة المصارف الإسلامية على مواكبة الفن المصرفي الذي تقدمه المصارف الغربية؛ سواء من حيث طبيعة الخدمات المصرفية وملاءمتها، أو من حيث تسويقها.

يقول الأستاذ يوسف كمال محمد: "إن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة لا يعبر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتجه للأسف نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق، فمن ناحية مواردها من ودائع وحسابات استثمار نجدها كلها قابلة للسحب المباشر تحت الطلب، واستخداماتها الغالبة تتمثل في بيوع المرابحة، وهي مطابقة لأسلوب الضمان والعائد الثابت الموجود في المصرفية الوضعية، كما نشطت الاجتهادات لإباحة بيع الكالئ بالكالئ، حرصا على بقاء الودائع بالدولار، وفتح الطريق لاستثمارها في

البورصات العالمية، ففتحت طريقاً واسعاً أمام المقامرة، بحيث نستطيع القول ـ دون تجاوز ـ إن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسما على غير مسمى"[1].

(١) يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٣، ٨٣/٢.

المبحث الثاني

الآثار السلبية لمحاكاة المنتجات التقليدية

من قِبل البنوك الإسلامية

إن من عيوب التقليد ـ حتى وإن كان مصمما في إطار شرعي ـ أنه يكبل صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، ويقودها إلى المآلات نفسها، والمشكلات التي انتهى إليها التمويل الربوي التقليدي، فيجعل من عمل مصارفنا صناعة قائمة على تجارة الديون، وهو ما انحصر عمليا في جُل نشاط المصارف الإسلامية فيه حتى الآن، فغدت أصولها تتكون في أغلبها من ديون متولدة من عملياتها في المرابحة، والاستصناع، والإيجار المنتهي بالتمليك، وأخيرا التوّرق، كما أن استغراق المصارف الإسلامية في صيغ التمويل المعتمدة على البيوع الآجلة، أدى بها إلى أن تتعرض لجملة من المشكلات التي تنشأ عن تجارة الديون: كمشكلة المماطلة في تسديد الدين، ومشكلة الارتباط بأسعار الفائدة في الأسواق العالمية، ومشكلة تمويل الحكومة، ومشكلة الاستثمار في العملات الدولية، ونحوها[١]. **ومن الآثار السلبية لمحاكاة المنتجات التقليدية وتقليدها ما يأتي**[٢]:

---

(١) مقبل صالح أحمد الذكير، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E

(٢) راجع: سامي بن إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ص(٢٣.٢٤).

١. أن الضوابط الشرعية تصبح مجرد قيود شكلية لا حقيقة، ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، ويجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة.

٢. في ظل المحاكاة تصبح الضوابط الشرعية عبئاً وعائقاً أمام المؤسسات المالية، إذ لا تحقق أي قيمة مضافة، بل هي مجرد تكلفة إضافية، ومن الطبيعي . في هذه الحالة . أن تحمّل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر تكلفة من المنتجات الربوية، مع أنها تحقق . في النهاية . النتيجة نفسها.

٣. بما أن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية، وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض للمشكلات ذاتها، وهذا . بدوره . يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية، بحيث تصبح الصناعة الإسلامية . في النهاية . تعاني الأمراض والأزمات نفسها، التي تعانيها الصناعة التقليدية، فالمنتجات البديلة عن القرض الربوي . مثلاً . تنشأ عنها المشكلات نفسها التي تنشأ عن القرض الربوي، مثل: تغير معدلات الفائدة، والحاجة إلى جدولة الدين وتداوله، ومن ثم فستجد المؤسسات الإسلامية نفسها مضطرة إلى محاكاة أدوات الفائدة المتغيرة التي . بدورها . تستلزم محاكاة أدوات التحوط، والمقايضة للفائدة السائدة في الصناعة التقليدية.

٤. إذا قررت بعض المؤسسات الإسلامية التوقف عن التقليد في منتصف الطريق حفاظاً على شخصيتها ومبادئها، وقعت في التناقض، ووجدت نفسها في طريق مسدود، وأصبحت غير قادرة على المنافسة مع المؤسسات التي تمضي في عملية التقليد إلى نهايتها، والخروج من هذه

الأزمة لا يكون بالتوقف في منتصف الطريق، بل بسلوك طريق آخر من البداية، لأن قبول قواعد الصناعة الربوية، ثم محاولة تطبيق المعايير الشرعية محاولة محكوم عليها بالفشل مقدماً، وهذا لا يعني أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، ولكن هناك فرقا بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة الربوية، وتجسيد فلسفتها المناقضة للاقتصاد الإسلامي.

٥. محاكاة المصارف التقليدية، يفقد البنوك الإسلامية جانبا من مصداقيتها بين الناس، بل هناك من يرى أكثر من ذلك، حيث إن المنتجات التقليدية . في بعض الأحيان . تكون تكلفتها أقل من المنتجات الإسلامية، ولعل من أهم الأسباب التي أوصلت إلى هذه النقطة نقص الكوادر المدربة، وعدم رغبة البنوك الإسلامية في الدخول في مخاطرات غير محسوبة، إضافة إلى سيطرة العقل الرأسمالي الربوي على أصحاب القرار في المؤسسات الإسلامية[١].

٦. فقدان الأصالة، وتركز الفتوى على التكييف الفقهي، وإيجاد المخارج الشرعية، والوقوع في إشكالات النظام المصرفي التقليدي[٢].

---

(١) مجلة الاقتصادية، سيطرة العقل الرأسمالي الربوي في المؤسسات الإسلامية وراء محاكاة المنتج التقليدي، الأحد، ٢٨ فبراير، ٢٠١٠م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/pOU2P

(٢) يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، ص٧.

٧. أسلوب محاكاة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية في تحديد تكلفة عمليات التمويل يؤدي إلى تنامي عدم مصداقية العملاء، ويفقد البنوك الإسلامية أي تميز واستقلالية(١).

٨. عملية المحاكاة أو التقليد غير قادرة على استقطاب أكبر للعملاء المسلمين، لعدم ابتكار أدوات مالية جديدة، تتميز بالمصداقية الشرعية، وتحقق الكفاءة الاقتصادية(٢).

٩. أغلب المنتجات المالية الإسلامية التي تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية لن تولد أي قيمة مضافة، وهو الذي سينزل بالعمل المالي الإسلامي منزلة التقليدي(٣).

(١) عز الدين خوجة، التدريب والهيئات الشرعية أبرز التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية، الثلاثاء، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧م، العدد ١٠٣١٨.

(٢) حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، ص١٣٠.

(٣) بوديعة صبيحة خديجة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ٢٠١٥م، ص١١٢.

المبحث الثالث

هيكلة البنوك الإسلامية

وضرورة الابتكار والبعد عن التقليد والمحاكاة للبنوك التقليدية

أولاً: هيكلة البنوك الإسلامية للبعد عن التقليد والمحاكاة للبنوك التقليدية:

تتميز البنوك الإسلامية بأنها تعمل في إطار الأحكام والقيم الإسلامية، وهو ما يجب مراعاته في رسم هيكلها التنظيمي، والأعمال التي تقوم بها، وتطويرها باستمرار، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك ثلاثة نماذج لهذه البنوك، هي[1]:

- **النموذج الأول:** البنك اللاربوي، وهو الذي يقتصر على مجرد عدم التعامل بالربا.
- **النموذج الثاني:** البنك الشرعي، وهو الذي لا يتعامل بالربا والمحرمات الأخرى، إضافة إلى مراعاة التقيد بالأحكام الشرعية للعقود التي تبنى عليها أساليب تلقي الأموال، واستثمارها.
- **النموذج الثالث:** البنك الإسلامي، وهو الذي يراعي في أنشطته، وأهدافه كل ما جاء به الإسلام في تنظيم الحياة بجميع جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية، والإنسانية.

(١) محمد عبد الحليم عمر، الهيكلة المنشودة للأعمال في البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٨ أكتوبر، ٢٠١٥م.

ولكي يكون البنك إسلاميا بالفعل فلا بد أن يكون له الإسهام المميز في كل هذه المجالات وفق المنظور الإسلامي، وأن يشتمل هيكله التنظيمي على الأنشطة التي يتمكن من خلالها من القيام بهذا الدور.

ومن ثم فالمصارف الإسلامية مطالبة بفتح مجالات عمل متنوعة، والبحث عن أفكار جديدة بدلاً من تتبع المجالات المصرفية الأخرى بطريقة المعالجة والتصحيح الشكلي فقط، لا سيما في ظلّ التحولات العميقة التي ستفتح الباب واسعاً أمام الإبداعات الاقتصادية الإسلامية، التي تستلهم روح الإسلام وفلسفته في التعامل مع المال(١).

ولن يتاح لها ذلك دون التحرر من دائرة الانغماس في صيغ التمويل التي تحاكي منتجات المصارف التقليدية، القائمة على توليد الديون، فضلا عن الانطلاق أكثر نحو تطبيق صيغ التمويل المعتمدة على المشاركات(٢).

فعلى الرغم من ضخامة قيمة الأصول، وتنامى حجم العمليات في سوق التمويل الإسلامي فإن الأداء غير المنضبط لبعض المصارف، ومحاولة تقليد البنوك التقليدية في أحيان أخرى، وعدم مواكبة تطوير المنتجات، يجعل من قضية هيكلة المصارف على أسس صحيحه في ضوء الخصوصية التي تتمتع بها القضية الأهم، مع التأكيد الدائم على أن

(١) رحيّل غرايبة، المصارف الإسلاميّة بين التقليد والإبداع، المدينة الإخبارية، الأربعاء ٢٩ فبراير، ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/LnsOx

(٢) مقبل صالح أحمد الذكير، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E

المصارف الإسلامية تستمد قوتها من حفاظها على هُويتها الإسلامية، وخصوصيتها، وعلى هذا الأساس فإن الهيكلة المنشودة تقوم على[١]:

١. هيكلة قطاع الموارد البشرية، وهو القطاع الذي يعمل، ويبتكر، ويقود، فقد نشأت هذه المصارف دون أن يكون لديها كوادر قيادية من داخلها، كما مثلت العمالة الوافدة من البنوك التقليدية تحديات كبيرة للمصارف الإسلامية؛ حيث كانت تفتقر . في كثير من الأحيان . إلى الفهم السليم للجانب الشرعي لمنظومة العمل المصرفي، كما أسهمت المجاملات والمحاباة . في بعض الأحيان . في تعيين عاملين ليسوا بالمستوى المطلوب، فالمجاملات لا يمكن أن تخلق جيلا من المبدعين والمطورين، وهذا يتطلب إعادة النظر في معايير الاختيار السائد والتدريب الجاد والمستمر.

٢. معالجة الخلل والنقص الكبير في المنتجات والأدوات المصرفية، فلم تزل المرابحة تغطى أكثر من(٦٠%) من عمليات بعض المصارف، وتصل إلى حوالي(٩٠%) في بعضها الآخر، في حين لا تتعدى المشاركة في معظم المصارف الإسلامية نسبة(٣%)من إجمالي استثمارات تلك المصارف، ولا شك أن التوسع في استخدام الصيغ القائمة على المرابحة لن يُسهم في تحقيق التنمية المنشودة، كما تحتاج المصارف إلى العمل على إبداع مجالات تمويل إنتاجي ضخمة، تسهم في تنمية المجتمعات تنمية حقيقية فاعلة، من خلال فلسفة المشاركة بين رأس المال من

(١) عادل حميد يعقوب، هيكلة المصارف الإسلامية، ألفا وبيتا، نخبة كتاب المال والاقتصاد، ٢٠١٦/٨/٧م، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/DgRIh

جهة، والجهد والفكر من جهاتٍ أخرى؛ ليحقق مهمة المصارف الإسلامية المأمولة في الإنتاج، والتنمية، وتوظيف الكفاءات، ومحاربة الفقر(١).

٣. تطوير النظام الرقابي الذي يؤسس لضوابط تنظيمية حقيقية حسب طبيعة المصرف، ويتم التأكد من خلالها من قيام الإدارة بممارسة نشاط التمويل الإسلامي، في إطار الشريعة الاسلامية، وفقاً للأهداف المعلنة، وذلك لتحقيق مصالح كل من لهم حقوق على البنك، وعلى رأسهم أصحاب الأموال من مساهمين ومستثمرين، كما أن الرقابة الشرعية لن تتحقق فيها شروط الحوكمة الرشيدة للمصارف، إلا من خلال مراقبين مؤهلين ومتفرغين للعمل.

ولا بد للتجديد أن يمس المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية، سواء أكان بتجديد القديم المنسي، من إتاحة المكان لصيغ المشاركة والمضاربة التي تمثل لب العمل المصرفي الإسلامي التشاركي، أو بالعمل على ابتكار منتجات مالية مقيدة بالضوابط الشرعية من جهة، ومتوافقة مع المقاصد الشرعية من جهة ثانية، ومحتاطة من سلبيات الابتكارات المالية للصناعة المالية الغربية، وما نجم عنها في أكثر من مرة(٢).

---

(١) رحيّل غرايبة، المصارف الإسلاميّة بين التقليد والإبداع، المدينة الإخبارية، الأربعاء، ٢٩ فبراير، ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/LnsOx

(٢) حمزة شودار، تجديد المصرفية الاسلامية بين الابتكار والمحاكاة، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/KmYzY

والأهداف الأساسية المرعية من وراء هيكلة النظام المصرفي الإسلامي ينبغي أن تكون في إطار الأحكام الشرعية، وأن تحقق المقاصد العامة التي قصدها الشارع الحكيم من تلك الأحكام، وهذه المقاصد هي[١]:

[أ] **جلب المصلحة**، بما يحقق حفظ النظام لهذه الأمة، ودعم ركائزه، ودوام صلاحه، ويتم هذا في النظام المصرفي الإسلامي ببحث كل ما هو جديد، وتعم به الفائدة في مجال الاقتصاد؛ لتدعيم العمل المصرفي الإسلامي، حتى يكتمل لهيكل هذا النظام جميع لبناته.

[ب] **درء المفسدة**، عن هذه الأمة، وعن الأنظمة التي تعمل بها، ويتم هنا ببذل الجهد، والتدقيق بالتعرف على أي ثغرات تكون عالقة بالهيكل المصرفي الحالي، التي قد تؤدي إلى وقوع مفسدة شرعية، أو تتناقض مع شرع الله، وذلك تمهيدا لمعالجة مثل هذه الثغرات.

وترتيبا على ما سبق فإن للمنتج المالي الإسلامي المبتكر عشر خصائص، هي[٢]:

١. السلامة الشرعية .

٢. رعاية أصحاب المصالح.

---

(١) حسين كامل فهمي، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص١٠.

(٢) يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس . سطيف، الجزائر، ٥-٦ مايو، ٢٠١٤م، ص١٣.

٣. القيمة المضافة.

٤. الكفاءة الاقتصادية الحقيقية.

٥. تنافسيه السعر.

٦. المواءمة القانونية.

٧. الجودة .

٨. التحوط.

٩. التوزيع العادل لمخاطر المنتج.

١٠. التوافق مع مقاصد المال: (العدل . الرواج . الوضوح . الثبات).

ثانيًا: حاجة البنوك الإسلامية للابتكار والتجديد بديلاً عن المحاكاة والتقليد:

إن الانفتاح الاقتصادي الكبير، وتحرير الأسواق المالية، جعل الصناعة في مفترق طرق، فإما أن تتميز في تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية وفق السلامة الشرعية التي ينشدها عملاؤها، وإما أن تعجز عن ذلك؛ وتفقد . بالتالي . حصة كبيرة في السوق المصرفي(١).

وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، ولا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية(٢).

---

(١) فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص٥٠٤.

(٢) سامي بن إبراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ص٢٥.

وليس هناك بأس من التدرج، فالبناء العلمي التراكمي المتدرج الذي يُعمل العقل لإيجاد الحلول هو القانون الذي يحكم جهود البشر في التطور طيلة تاريخهم على مر العصور، لكن لا يصح . في كل الأحوال . الوقوف عند التقليد(١).

والاقتصاد العالمي اليوم يتعرض لأزمات خانقة، وإشكالات ضخمة بحاجة إلى نظرة إبداعية جديدة، وفلسفة اقتصادية صحيحة، تستطيع توزيع الثروة والمال على شرائح كبيرة واسعة من سكان العالم، وتحارب الفقر العالمي المتزايد، وتقضي على ظواهر استنزاف الثروة من عامّة الناس في أغلب شعوب العالم، لتنتقل إلى يد فئة قليلة، تحتكر الثروة والنقد، وتنتقل نحو الإنتاج الحقيقي وليس الوهمي(٢). والابتكار في المصارف الإسلامية يحتاج إلى أركان يقوم عليها، وهي(٣):

١. **وجود إدارة مؤمنة بأهمية الابتكار وضرورته؛** حيث إن الإدارة هي التي توجه وتنظم، وترسم خطط التطوير وإستراتيجية العمل، وأي إستراتيجية لا تأخذ متغيرات البيئة ستكون غير فاعلة، ولها آثار عكسية على المصرف ونموه، وعلى إدارة المصرف الإسلامي أن تجعل عنصر الابتكار ركنا مهما في خطتها العملية، وإستراتيجيتها التطويرية.

---

(١) مقبل صالح أحمد الذكير، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E

(٢) رحيّل غرايبة، المصارف الإسلاميّة بين التقليد والإبداع، المدينة الإخبارية، الأربعاء ٢٩ فبراير، ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/LnsOx

(٣) حمزة شودار، شروط تحقيق الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/KmYzY

٢. **وجود عاملين تتوفر فيهم روح الإبداع**، والقدرة على تحليل الواقع والبيئة، بما يسمح بخلق أفكار ورؤى تتوج بربط الفكرة بالواقع.

٣. **البيئة المناسبة للتطوير**، فحين تتوفر الإدارة المؤمنة بأهمية الابتكار والتطوير في المصرف، فإن ذلك يجعلها تبحث عن الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بالإبداع، ومن ثم يكون لزاما علينا أن نوفر للمبدع البيئة المناسبة التي تجعل أفكاره تتدفق، وحلوله تنطلق.

٤. **المستوى الشرعي للكوادر المبدعة في مصرفية إسلامية تحكم منتجاتها الضوابط الشرعية**، يجب أن يكون الكادر البشري ملما بالقواعد الشرعية، التي من شأنها أن تحدد دائرة الإبداع والابتكار بجملة القيود الشرعية، حتى يعطي المبدع منتجا ماليا إسلاميا قلبا وقالبا، بعيدا عن الصورية التي عادة ما تنشأ نتيجة ابتكار منتجات غير متوافقة مع الضابط الشرعي.

ثالثًا: سُبل تصحيح مسيرة البنوك الإسلامية واستقلاليتها الإبداعية والابتكارية:

لا ريب أن المصارف الإسلامية انحرفت عن مسارها[١]، ولا بد من تصحيح هذا المسار. يقول الدكتور جمال الدين عطية: "أصبحت البنوك

(١) فضل عبد الكريم البشير، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، ص٥٠١.

الإسلامية واقعاً وجد ليبقى، والقضية الآن هي في ترشيد هذه الحركة، والتخطيط لها، وتصحيح مسارها حيثما كان في حاجة إلى تصحيح"[١].

ومع أن الجهود المخلصة الدؤوبة قد بُذلت وما زالت تُبذل لاقتراح حلول لهذه المشكلات، فإن استمرار المصارف الإسلامية حتى الآن في تجارة الديون كما تفعل المصارف التقليدية . وإن كان بصيغ مقبولة شرعا . هو ما يجب أن يبتعد عنه النظام المصرفي الإسلامي، ليتوجه أكثر نحو صيغ التمويل، القائمة على المشاركات، لكن التحدي هو أن تحافظ المصارف الإسلامية على وظيفة العمل المصرفي الأساسية، وهي وظيفة الوساطة المالية، فلا تشغل نفسها بنشاط مشابه لأعمال التجار، من حيث تقليب السلع، وحفظها، وتصريفها، فلهذا العمل مخاطره التي لا يقبلها المودعون[٢]. ومن ثم فلا بد من إجراء عدة تغييرات لتصحيح مسيرة البنوك الإسلامية، ومن هذه الإجراءات:

- الالتزام في تشغيل الأموال بالأحكام الشرعية لصيغ التمويل والاستثمار طبقا لمضمون العقود، والحكمة من مشروعيتها ويكون للبنك دور فيها؛ لاستحقاق الربح، حسبما تقتضيه الأسباب المقبولة شرعا، وهي: الضمان، والمال، والعمل[٣].

---

(١) جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم – التقويم والاجتهاد – النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص٢١١.

(٢) مقبل صالح أحمد الذكير، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E

(٣) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، ص٨.

- التركيز على المنتجات المالية التي تتميز بالأصالة، والابتعاد عن محاكاة منتجات المصارف التقليدية(١).

- ضرورة تعميق أسس المصرفية الإسلامية لخدمة الاقتصاد الحقيقي، بدلاً من محاكاة وتقليد المنتجات المالية والمصرفية التقليدية؛ حتى لا تتعرَّض لأزمة ثقة في مصداقيتها الشرعية، وارتفاع تكلفتها بشكل لا يعكس كفاءتها الاقتصادية(٢).

- مراعاة تشغيل الأموال في الاقتصاد الحقيقي، بحيث يتم التأكد من أن كل مبلغ يدور بين البنك وعملائه يرتبط بدوران السلع والخدمات إنتاجا أو استهلاكا، وعدم الاقتصار على تحريك المال في إطار الاقتصاد النقدي فقط(٣).

وخلاصة القول: إن المصرفية الإسلامية إذا أرادت أن تنهض من جديد، وتتبوأ مقعدها الشرعي فلا بد لها من تصحيح المسار، وتبديل قواعد التمويل والاستثمار، الذي أصبح هجينا من منتجات وأدوات المصرفية الإسلامية والتقليدية، وأن ترجع المصارف الإسلامية . برمتها . إلى النموذج الذي رسمه الرعيل الأول لهذه المصارف.

---

(١) بوديعة صبيحة خديجة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية، ص١١٣.

(٢) عبد الحليم عمار غربي، البنوك الإسلامية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ٢٠١٣م، ص١.

(٣) محمد عبد الحليم عمر، مقترح للمصرفية الإسلامية، ص٨.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- أولى خطوات علاج الخلل الواقع في المصرفية الإسلامية الآن هو الاعتراف بأن هناك الكثير من الخلل الواقع في الأداء، والخلل في الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي، والخلل في فهم المقاصد والغايات، والخلل في آلية التطبيق وإجراءاته، من خلال سرطان المحاكاة.
- من أهم الأسباب التي دفعت المصرفية الإسلامية إلى محاكاة مثيلتها التقليدية: نقص الكوادر المدربة، وعدم رغبة البنوك الإسلامية في الدخول في مخاطرات غير محسوبة، فضلا عن سيطرة العقل الرأسمالي الربوي على أصحاب القرار في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تتمثل أغراض المحاكاة في عدة أمور من أهمها: زيادة منتجات المصرفية الإسلامية، والرغبة في جذب مزيد من العملاء، ومسايرة العولمة المالية والمصرفية، وزيادة مجالات جذب الأموال وتنوعها.
- الكثير من العقليات القائمة على أمر المصرفية الإسلامية لم تعد تملك الأساس النظري الذي قامت عليه، وهو المشاركة في المخاطر، وهو . وإن بقي يدرس نظريا . غير موجود في الواقع العملي؛ حيث تحولت الصيرفة الإسلامية إلى التورق المداينات.
- لا يعبر أسلوب الممارسة الحالية في المؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة عن الفن المصرفي الإسلامي، فقد اتجه للأسف نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق العملي.

- من عيوب التقليد . حتى وإن كان مصمما في إطار شرعي . أنه يكبل صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، ويقودها إلى المشكلات التي انتهى إليها التمويل الربوي التقليدي، مثل: مشكلة الارتباط بأسعار الفائدة في الأسواق العالمية، ومشكلة الاستثمار في العملات الدولية، ونحوها.
- من الآثار السلبية لمحاكاة المنتجات التقليدية أن الضوابط الشرعية ستصبح مجرد قيود شكلية لا حقيقية، ولا قيمة اقتصادية من ورائها، ومن ثم فلن تحقق أي قيمة مضافة، بل ستكون مجرد تكلفة إضافية على العميل، مع أنها تحقق . في النهاية . النتيجة نفسها.
- يؤدي أسلوب محاكاة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية إلى تزايد عدم مصداقية العملاء، ويفقد البنوك الإسلامية أي تميز واستقلالية، فضلا عن فقدان الأصالة، وتركز الفتوى على التكييف الفقهي، وإيجاد المخارج الشرعية، والوقوع في إشكالات النظام المصرفي التقليدي.
- إن أغلب المنتجات المالية الإسلامية التي تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية لن تولد أي قيمة مضافة للأوطان الإسلامية، وهو الذي سينزل بالعمل المالي الإسلامي منزلة التقليدي.

ثانيًا: التوصيات:

- لا بد من عدم تجاهل سهام النقد الموجهة للمصرفية الإسلامية، بل لا بد من الوقوف عندها، وتحليلها، وعرضها بشكل علمي؛ بغية الإصلاح، والرغبة في معالجة الخلل.
- إذا أرادت المصرفية الإسلامية أن تنهض من جديد، وتتبوأ مقعدها الشرعي فلا بد من تصحيح المسار، وتبديل قواعد التمويل والاستثمار،

الذي أصبح هجينا من منتجات وأدوات المصرفية الإسلامية والتقليدية، ويتعين على المصارف الإسلامية . برمتها . أن ترجع إلى النموذج الذي رسمه الرعيل الأول لهذه المصارف.

- ضرورة هيكلة قطاع الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، والفهم السليم للجانب الشرعي لمنظومة العمل المصرفي، والابتعاد عن المجاملات والمحاباة في تعيين عاملين ليسوا بالمستوى المطلوب، فالمجاملات لا يمكن أن تخلق جيلا من المبدعين والمطورين.
- على المؤسسات المالية الإسلامية أن تأخذ العبر من الأزمة المالية العالمية، وأن تفهم أسبابها، وآثارها، من أجل التحوط والاحتراز، ومن ثم الابتعاد عن كل ابتكارات جديدة، تتنافى مع مقاصد الشريعة.
- ضرورة معالجة الخلل والنقص الكبير في المنتجات والأدوات المصرفية المعاصرة، والعمل على إبداع مجالات تمويل إنتاجي ضخمة، تُسهم في تنمية المجتمعات تنمية حقيقية فاعلة، من خلال فلسفة المشاركة بين رأس المال من جهة، والجهد والفكر من جهة أخرى؛ ليحقق مهمّة المصارف الإسلامية المأمولة في الإنتاج، والتنمية.
- ضرورة التحرر من دائرة الانغماس في صيغ التمويل التي تحاكي منتجات المصارف التقليدية، القائمة على توليد الديون، والانطلاق نحو تطبيق صيغ التمويل المعتمدة على المشاركات.

المصادر والمراجع

- **أحمد عبد العزيز النجار**، حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
- **أحمد محمد السعد، وحمود بني خالد**، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية: مشكلة السيولة أنموذجًا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، ٦-٧/٨/٢٠١٤م.
- **أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ)**، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **بوديعة صبيحة خديجة**، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ٢٠١٥م.
- **تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ)**، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.
- **جريدة الشاهد**، اتهامات للمصارف الإسلامية بمحاكاة المنتجات التقليدية وطرح بدائل مشابهة لها، الكويت، الأحد، ٢١ نوفمبر ٢٠١٠م.
- **جمال الدين عطية**، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم – التقويم والاجتهاد – النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

- **الحاج علي عرباوي**، أحكام التقليد بين ابن عبد البر المالكي وابن حزم الظاهري وأثرها الفقهي، مذكرة (غير منشورة)، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر . باتنة، الجزائر، ١٤٣١هـ.

- **حسين كامل فهمي**، حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، دار السلام، القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣م.

- **حسين كامل فهمي**، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- **حكيم براضية، جعفر هني محمد**، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، الأردن، (د.ت).

- **حمزة شودار**، تجديد المصرفية الاسلامية بين الابتكار والمحاكاة، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/KmYzY

- **رحيّل غرايبة**، المصارف الإسلاميّة بين التقليد والإبداع، المدينة الإخبارية، الأربعاء ٢٩ فبراير، ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/LnsOx

- **رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت١٣٠٠هـ)**، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه:، محمَّد سَليم النعَيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩م.

- **سامي بن إبراهيم السويلم**، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ضمن كتاب: مقالات في التمويل الإسلامي، ٢٠٠٦م.

- **سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري**، التقليد وأحكامه، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- **سعدي أبو حبيب**، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.
- **سعيد أبو الفتوح**، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٩٨٨م.
- **صالح عبد الله كامل**، تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق، المحاضرة التي ألقاها في حفل تكريمه بمناسبة منحه جائزة البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٧م.
- **عادل حميد يعقوب**، هيكلة المصارف الإسلامية، ألفا وبيتا، نخبة كتاب المال والاقتصاد، ٢٠١٦/٨/٧م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/DgRIh
- **عبد الحليم عمار غربي**، البنوك الإسلامية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ٢٠١٣م.
- **عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)**، الاجتهاد: من كتاب التلخيص لإمام الحرمين، تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، دار القلم ، ودارة العلوم الثقافية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **عز الدين خوجة**، التدريب والهيئات الشرعية أبرز التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية، الثلاثاء، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧م، العدد ١٠٣١٨.

- **علي بن أبي بكر بن الجمال الخزرجي الأنصاري الشافعي المكي(ت١٠٧٢هـ)**، فتح المجيد في أحكام التقليد، تحقيق ودراسة: عبد العزيز محمد إبراهيم العويد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣٤هـ.
- **علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)**، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- **علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)**، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **فضل عبد الكريم البشير**، نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج٦، ع٦٤، ٢٠١٧م.
- **فيصل هاشم شمس الدين**، تقنية المعلومات: المصطلحات ـ وسائل الاتصال . التوظيف . الثقافة، دار شمس، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- **لاحم الناصر**، محاكاة الصيرفة التقليدية ستدمر الصيرفة الإسلامية، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٩م، العدد ١١٣١٩.
- **مجلة الاقتصادية**، سيطرة العقل الرأسمالي الربوي في المؤسسات الإسلامية وراء محاكاة المنتج التقليدي، الأحد، ٢٨ فبراير، ٢٠١٠م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/pOU2P
- **مجلة الرياض**، توسع في نشاط بطاقات الائتمان الإسلامية يجتذب عملاء البنوك التقليدية، الأحد،٣ أغسطس، ٢٠٠٨م، العدد ١٤٦٥٠.

- **محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)**، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
- **محمد عبد الحليم عمر**، الهيكلة المنشودة للأعمال في البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٨ أكتوبر، ٢٠١٥م.
- **محمد عبد الحليم عمر**، مقترح للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر تصحيح مسيرة البنوك الإسلامية، المنعقد بإمارة دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة، شعبان ١٤٢٦هـ/ سبتمبر، ٢٠٠٥م.
- **مقبل صالح أحمد الذكير**، من التقليد إلى التجديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجمعة ١ مايو ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qWT5E
- **وصي الله بن محمد عباس**، التقليد وحكمه في ضوء الكتاب والسنة والآثار السلفية، دار الاستقامة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- **يوسف كمال محمد**، المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٣.
- **يونس صوالحي**، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس . سطيف، الجزائر، ٥-٦ مايو، ٢٠١٤م.